

## ضعف إدارة قطاع الأسماك يعيق نميتها وسبب رئيسي في استنزاف موارده



تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجالات الاصطياد والتصنيع والتصدير السمكي والعمل على زيادة المرأة الساحلية في النشاط الاقتصادي السمكي ودعم الاتحاد التعاوني السمكي في مجال دعم مشاريع صغار الصيادين التقليديين وتطوير نظام ضبط الجودة والتفتيش على المنتجات السمكية. وتحتل القطاعات الإنتاجية الواعدة كالأسماك أهمية كبيرة في البنيان الاقتصادي اليمني نظراً لما تتمتع به من مزايا وإمكانات وفرض استثنائية وتنمية مختلفة. ويرى خبراء أهمية دعم وتنمية قطاع الأسماك الذي يقسم أداة غالباً بالضعف في عملية نموه وإنتاجيته. ويعزى هذا الضعف في إنتاجية هذا القطاع إلى تخلف أساليب الاصطياد وتدني الاستثمارات الخاصة في هذا المجال فضلاً عن وجود بعض المعوقات المتعلقة بإمكانية التصدير إلى الخارج.

مع الحفاظ على قاعدة الموارد السمكية وتنميتها وتعزيز مساهمة القطاع في تحقيق الأمن الغذائي. وتهدف في هذا الإطار خطة التنمية الرابعة إلى نمو القيمة المضافة للقطاع السمكي بمعدل ٩٪ وسطي و٩,٧٪ وزيادة كمية الصادرات السمكية بمعدل ٩٪ والمساهمة في الأمن الغذائي من خلال زيادة حجم الاستهلاك المحلي من المنتجات السمكية بمعدل يصل إلى ٥,٥٪ سنوياً. وتتضمن عملية تنفيذ هذه الأهداف مجموعة من البرامج وإدارة كفاءة لقاعدة الموارد السمكية وإجراء تقييم ودراسة المخزون السمكي في المياه البحرية للجمهورية اليمنية وبناء أنظمة معلومات لخطف الموارد البحرية واستكمال وصيانة البنية التحتية والمرافق الأساسية وشبكات التسويق الداخلي والتصدير الخارجي للمنتجات السمكية. كما ان هناك ضرورة ملحة

■ **كتب/ محمد راجح**  
كشف تقرير اقتصادي رسمي حديث عن وجود العديد من المعوقات والاختلالات في قطاع الأسماك أهمها ضعف إدارة هذا القطاع والتي تعد من أهم المشكلات والتحديات التي تعيق نميته واستنزاف موارده. ويؤكد التقرير الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي عن استنزاف موارد هذا القطاع بسبب الاصطياد غير القانوني وضعف البنية التحتية للأنشطة السمكية من موانئ صيد ومراكز إنزال ومواقع حراج وكذا شح المطومات حول الموارد السمكية وخاصة الأحياء البحرية ذات القيمة الاقتصادية العالية كالحبار والسرورج والجمبري وغيرها. لافتاً إلى ضعف فعالية القطاع الخاص في مختلف أنشطة القطاع السمكي الإنتاجية والخدمية، وتهدف إستراتيجية تنمية هذا القطاع إلى تحقيق نمو مستدام من خلال زيادة الإنتاج

## ٤,٧ مليار ريال التمويلات البنكية لقطاعي الزراعة والأسماك

■ **خاص/ الثورة**  
سجلت التمويلات البنكية لقطاعي الزراعة والأسماك في شهر نوفمبر تراجماً طفيفاً حيث بلغت مليارات ٤٧٩ مليون ريال بينما كانت في شهر أكتوبر ٢٠١١ إلى ٧ مليارات و٧٨٣ مليون ريال. وقال البنك المركزي: ان التمويلات والسلفيات قصيرة الأجل بلغت ٥ مليارات و٨٤ مليون ريال مقابل ٥ مليارات و٣٣١ مليون ريال. كما بلغت التمويلات متوسطة وطويلة الأجل نحو ١٩٢ مليون ريال خلال نفس الفترة. أما استثمارات البنوك الإسلامية في قطاعي الزراعة والأسماك فقد شهدت انخفاضاً طفيفاً، حيث تراجعت إلى مليارين و٢٢٧ مليون ريال مقابل مليارين و٢٦٩ مليون ريال.

## بيع أذون خزانة بقيمة ٢٨ مليار ريال

■ **صنعاء/سبا**  
تم بمقر البنك المركزي اليمني أمس تحليل عروض شراء أذون الخزانة التنافسية للمزاد رقم ٧٢١٠، وتكر بيان صحفي صادر عن البنك تلتق «الثورة» نسخة منه أن القيمة الاسمية الاجمالية للطلبات الفائزة بلغت ٢٨,٦٣٤,٥٥٠,٠٠٠ ريال كما بلغ متوسط معدل الفائدة للرجال الفاتحة «٩١,٠٩١» و«١٨٢» و«٣٦٤» و«٢٢,٥٧» و«٢٢,٦٥» و«٢٢,٦٦» على التوالي. وستفتح مظاريف الطلبات غير التنافسية غداً السبت.

## تفريغ أكثر من ٤٦ ألف طن من القمح والاسمنت بميناء عدن

■ **عدن/سبا**  
أفرغت أمس في أرصفة ميناء عدن ٢٥ ألفاً و٣٢٢ طناً من القمح الروسي أفرغتها السفينة التركية أنيس كالرندونيس الوالصة من إحدى الموانئ الروسية مخصصة لصوامع الغلال بعدن لتلبية احتياجات المواطنين في مختلف محافظات الجمهورية. وأوضحت إحصائية النشاط الملاحي لميناء عدن تلتق (سبا) نسخة منها بأنه أفرغ اليوم أيضاً ٢١ ألف طن من مادة الاسمنت والواصلة من تركيا، في حين تم تصدير ألفي طن من نخالة القمح إلى مدينة الإسكندرية المصرية وإنزال ألف و٦٠٠ رأس من الماشية والعجول مستوردة من الصومال و سيتم تسويقها في الأسواق اليمنية بعد معاينتها وفحصها بطوريا من قبل الفرق الفنية البيطرية العاملة في المياه لتلبية احتياجات المواطنين من اللحوم ومشقاتها.

## تقويل ١٨ مشروعا بتكلفة ٨ ملايين ريال خلال الشهر الماضي بعدن

■ **عدن/سبا**  
مول فرع صندوق تمويل الصناعات والمشآت الصغيرة بعدن خلال شهر ديسمبر من العام الماضي ١٨ مشروعا صغيرا مدرا للدخل بتكلفة تزيد عن ٨ ملايين و٨٢٠ ألف ريال. وأوضح مدير فرع الصندوق بعدن عدنان علي محمد حفيظ لوكالة الأنباء اليمنية (سبا) أن المشاريع الممولة والتي وفرت ١٠٨ فرص عمل توزعت على المشاريع الصغيرة المدرة للدخل كفتح المحلات التجارية المتنوعة.. مشيراً إلى أن فرع الصندوق في عدن يستعد حالياً وخلال شهر يناير الجاري لاقراض ٤٨ حالة من محافظة عدن ويمبلغ يصل إلى أكثر من ١٧ مليون ريال.

## اختتام دورات تدريبية خاصة بالمرأة الريفية ياب

■ **اب/سبا**  
اختتمت بمديرية بعدن محافظة إب أمس عدد من الدورات الخاصة بالمرأة الريفية والتي نظمتها جمعية الحرف النسوية بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية. وهدفت الدورات على مدة ثلاثة أشهر وبمشاركة أكثر من خمسمائة امرأة إلى تاهيل المرأة وتمكينها من المشاركة المجتمعية ورفع مستوى دخل الأسرة وإكساب المرأة الريفية مهارات حديثة في مجال العمل والإبداع. وأوضحت رئيسة الجمعية خولة الشرفي أن الدورات تمثلت في مجال المحاسبة وإدارة الأعمال والكمبيوتر ومحو الأمية والإغذية وصيانة المكائن. مشيدة بدعم الصندوق الاجتماعي للتنمية المرأة في مجالات العمل.

## الكسبي: تدخلات قيادات المحافظات والمنتفذين أثرت على عملية التحصيل انخفاض ضرائب القات إلى ٣,٢ مليار ريال في ٢٠١١م مقابل ٣,٤ مليار ريال في ٢٠١٠م



■ **كتب/محمد راجح**  
كشف مدير عام ضريبة مبيعات القات أحمد الكسبي أن هناك تدخلات من قيادة المحافظات والمنتفذين في هذا الجانب بشكل كبير يؤثر على مستوى التحصيل وإيرادات هذه الضريبة. وتسعى مصلحة الضرائب في خطة عملها لهذا العام إلى إلزام مسنولي السلطات المحلية بمتابعة تحصيل كافة الموارد الضريبية التي تؤول لصالح هذه المجالس والتعديت بما ورد بالقوانين الضريبية وقانون السلطة المحلية وبما لا يؤدي إلى تعارض الاختصاصات. ويؤكد الكسبي على ضرورة تعيد هذه السلطات بالمعايير الدقيقة في عملية الربط بحيث يجب ان تكون بمستوى التحصيل وحجم الأوعية الإيرادية بدون مبالغ وإعطاء أرقام حقيقية عن التحصيل بنية على واقع. ويقول انه سيتم العمل بمبدأ المدارة بين العساملين والمحصلين في هذا الخصوص وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تحقيق نتائج ايجابية في الميدان بضبط عملية التحصيل. وبلغت الإيرادات الفعلية المحصلة لضريبة مبيعات القات للعام الماضي ٢٠١١ ٣ مليارات و٣٣٣ مليون ريال مقابل ٣ مليارات و٤١١ مليون ريال للعام ٢٠١٠م. وأوضح مدير عام ضريبة مبيعات القات بمصلحة الضرائب في تصريح خاص لـ «الثورة» أن إيرادات ضرائب القات تذهب للمجالس المحلية لكن تحدث تدخلات عديدة تعيق عملية تحصيلها في الميدان. ويشير إلى أن مصلحة الضرائب حاولت أكثر من مرة نقل هذه الضريبة إلى المجالس المحلية بصفتها ضريبة محلية توليها هذه المجالس لكنها رفضت. ويقول: إن المجالس المختصة بعملية الربط والتي لا تم إعدادها وفقاً لمعايير عملية وتعتمد على المعايير الشخصية وعلاقة المجالس المحلية بكتب الضرائب ولهذا تجد انه اذا كانت هذه العلاقة

جيدة يتم الربط بمستوى التحصيل وفقاً لهذه العلاقة. ووصلت الإيرادات الضريبية بشكل عام خلال العام الماضي إلى ٣٠٦ مليارات ريال مقابل ٣٤٠ مليار ريال للعام ٢٠١٠م. وتمثلت أهم أسباب التراجع النسبي الطفيف للإيرادات الضريبية خلال العام الماضي والذي لا يتجاوز الـ ٢٤ مليار ريال في الأزمة التي اجتاحت البلاد واستناع عدد كبير من التجار تسليم ما عليهم من ضرائب وكذا تخفيض ضرائب الدخل طبقاً للقانون الجديد الذي تم تطبيقه بتكلفة تصل إلى ٩٠ مليار ريال. وأدت الأزمة التي مرت بها البلاد إلى انخفاض ضريبة المبيعات من الواردات والمستقات النفطية وتوقف كثير من المصانع والمعامل نتيجة لازمة المشتقات النفطية ومن أهمها الديزل وانقطاع الكهرباء بشكل مستمر بالإضافة إلى تسريح العمالة. كما أن أزمة العام الماضي ٢٠١١

## ٢٠٪ معدل النمو السنوي المتوسط للاستهلاك النهائي الكلي



■ **خاص/ الثورة**  
كشفت دراسة أن معدل النمو السنوي المتوسط للاستهلاك النهائي الكلي بلغ ٢٠٪، وبالتالي نجد عدم تجاوزه للاستثمار الإجمالي ٧,٢٪، وهذا ما ترتب عليه زيادة درجة الاقتصاد على العالم الخارجي، وتوجيه جزء هام من موارد المجتمع نحو استهلاك نهائي غير ضروري، مما ساهم في زيادة الاستيراد. وكان التقرير الاقتصادي قد أشار إلى أن قيمة الاستهلاك النهائي الكلي ارتفع من ٤٠٣٦,٦ مليار ريال عام ٢٠٠٧م إلى ٥٦٢٢,١ مليار ريال عام ٢٠٠٩م بمعدل نمو مستوى متوسط بلغ ١٨,٧٪ وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ٧,٥٪ عام ٢٠٠٧م إلى ٩,٦٪ عام ٢٠٠٩م ويسهم الاستهلاك النهائي الكلي بحوالي ٨,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩م. ويرجع نمو الاستهلاك النهائي الكلي خلال الفترة إلى ارتفاع كل من الاستهلاك النهائي الخاص والاستهلاك النهائي العام، حيث ارتفع حجم الاستهلاك النهائي الخاص من ٣٢٧٩ مليار ريال عام ٢٠٠٧م إلى ٤٧٦٩,٦ مليار ريال عام ٢٠٠٩م محققاً معدل نمو سنوي متوسط بلغ ١٩,٨٪ ونسبة ٨,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي لمتوسط ذات الفترة. وبما يتعلق بالاستهلاك النهائي العام ارتفعت قيمته من ٥٧٧,٦ مليار ريال عام ٢٠٠٧م بمعدل سنوي ٨٪ لمتوسط الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩م، وهو الأمر الذي يعني اتساع فجوة الاندثار من ٣١٤,٨ مليار ريال عام ٢٠٠٧م إلى ٥٨٢,٢ مليار ريال عام ٢٠٠٩م، ما أدى إلى زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي لتمويل الاستثمارات المطلوبة.

السكان وانخفاض معدل التضخم جراء الأزمة المالية العالمية وتراجع أسعار عدد كبير من السلع والخدمات المستوردة. أما زيادة الاستهلاك النهائي العام فيعزى إلى زيادة الإنفاق الحكومي وخاصة الإنفاق الجاري. ونتيجة لزيادة الاستهلاك النهائي الكلي فقد انخفض الاندثار المحلي إلى ٤٤٧,٥ مليار ريال عام ٢٠٠٩م مقارنة مع ١١٠٨ مليارات ريال عام ٢٠٠٧م محققاً معدل نمو سنوي سالب بلغ ١٤,٥٪ لمتوسط الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩م وذلك نتيجة تراجع الاندثار العام بشكل كبير والذي حقق معدل نمو سنوي سالب بلغ ٢٥٪ وانخفاض معدل نمو الاندثار الخاص بمعدل سنوي ٨٪ لمتوسط الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩م، وهو الأمر الذي يعني اتساع فجوة الاندثار من ٣١٤,٨ مليار ريال عام ٢٠٠٧م إلى ٥٨٢,٢ مليار ريال عام ٢٠٠٩م، ما أدى إلى زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي لتمويل الاستثمارات المطلوبة.

## شبوذة.. دورتان تدريبيتان حول مفاهيم وعلوم الإرشاد الزراعي وصحة الحيوان

■ **شبوذة/سبا**  
اختتمت أمس بمحافظة شبوة دورتان تدريبيتان حول مفاهيم وعلوم الإرشاد الزراعي ورعاية وصحة الحيوان التي نظمتها لمدة ستة أيام مكتب الزراعة والري بالمحافظة ومشروع تحسين معيشة المجتمع الممول من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وفي اختتام الدورتين التي شارك فيها ٤٠ مشاركاً ومشاركة من المرشدين الزراعيين والفنيين البيطريين دعا وكيل محافظة شبوة علي راشد الحارثي إلى ضرورة إتباع برامج إرشادية وبيطرية هادفة وقادرة إلى استقطاب المزارعين

بالتفاعل معها بغية تحقيق النهوض والتنمية بالقطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني. وأشاد بمستوى الكفاءة العلمية للمشاركين وحثهم على تطبيق ما تلقوه في الدورتين من معارف حديثة وجديدة على صعيد الواقع العلمي. كما القيت كلمتان من قبل نائب مدير مكتب الزراعة والري أحمد صالح بن صنعاء ومنسق الدورتين المهندس محمد ثابت النشيلي أكدا فيها على أهمية عقد مثل هذه الدورات لما لها دور في تحسين معيشة المجتمع والاهتمام برعاية وصحة الحيوان.

## ١,٨ مليار ريال حجم الاستثمارات الاجنبية في الربع الثالث من عام ٢٠١١م



■ **خاص/ الثورة**  
بلغ إجمالي الاستثمارات الاجنبية خلال الربع الثالث من عام ٢٠١١ ملياراً و٨٧١ مليون ريال. وبينت النشرة الإحصائية الصادرة عن الهيئة العامة للاستثمار أن الاستثمارات الاجنبية تمثل نحو ١,٤٪ من إجمالي الاستثمارات المسجلة خلال نفس الفترة. وبحسب النشرة فقد مثلت الاستثمارات الهندية ٩٨,٨٪ من إجمالي رأس المال الاستثماري الأجنبي ويرأس مال يقدر بمليار و٨٥٠ مليون ريال، في حين بلغت نسبة رأس المال الاستثماري للشرايع الأمريكية ١,١٢٪، ورأس مال يبلغ ٢٠,٩ مليون ريال. وكانت الهيئة العامة للاستثمار قد سجلت خلال عام ٢٠١٠ نحو ٢٧ مشروعا أجنبيا بتكلفة استثمارية قدرها ٤٣ مليار ريال. وتوزعت المشاريع الاستثمارية الأجنبية على كل من مصر والكويت والسعودية والأردن وقطر ولبنان وسوريا والإمارات وماليزيا وتركيا وتنازانيا والصين وبريطانيا وفرنسا وكندا وأمريكا. وتسعى الحكومة إلى تشجيع الاستثمار الإجمالي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وضمان بيئة استثمار مواتية تحفز القطاع الخاص للاستثمار. كما تركز على توسيع مشاركة القطاع الخاص في العملية الاقتصادية والتنمية لتحقيق مفهوم الشراكة الكاملة وتطوير الياته على أساس الشفافية والجدية

المشاركة وبما يمكن القطاع الخاص من تعزيز دوره في التنمية والاستثمار في كافة المجالات وبخاصة في قطاع الإنتاج السلي ومجالات التنمية البشرية والخدمات الأساسية كالإعلام والصحة والكهرباء والمياه وبما يسهم في جذب رؤوس الأموال اليمنية المهاجرة وتهئية البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية والإسهام الفعال في الحد من البطالة والتخفيف من الفقر. كما ستعمل مراجعة القوانين والأنظمة المحفزة للبيئة الاستثمارية واستعادة الثقة لدى المستثمرين المحليين والأجانب بالناخ الاستثماري في اليمن. استغلال الأهمية الإستراتيجية لمدية عدن كموقع جغرافي فريد وما لديها من إمكانات اقتصادية طبيعية وبشرية تمكنها من القيام بدورها في التحول الاقتصادي لليمن وتوفير المناخ المناسب للبيئة الاستثمارية في المناطق الحرة (عدن).